مشروع الدستور من 247 مادة من بينها 44 مادة جديدة تتعلق بصلاحيات رئيس الجمهورية

منصور يدعو للاستفتاء على مشروع الدستور المصري يومي 14 و15 يناير.. ومواجهة «دعاة الدمار والتخريب»

القاهرة ـ يو.بي.أي ـ أ.ف.پ: أصدر الرئيس المصري المؤقت المستشار عدلي منصور، امس، قرارا جمهوريا بدعوة المواطنين للاستفتاء على مشروع الدستور يومي 14 و15 من يناير المقبل، كما دعا لمواجهة دعاة الدمار والتخريب.

وقال منصور، في كلمة ألقاها بحضور أعضاء لجنة الخمسين التي أعدت مشروع الدستور ولجنة العشرة لخبراء الدستور وأعضاء الحكومة وقادة سياسيين ودينيين، إن الاستفتاء على مشروع الدستور سيكون يومي 14 و15 من الشهر المقبل.

ووجه الرئيس منصور الشكر للجنة الخمسين التي تولت مهمة تعديل الدستور، ولرئيسها عمرو موسي الذي قاد مسيرتكم بكل حكمة واقتدار ونجح فى تقريب وجهات النظر وصولا لهذا الانجاز المهم الذي سيمثل أولى استحقاقات خارطة المستقبل.

وأضاف انني أتوجه اليكم وإلى أعضاء لجنة الخبراء الذين شاركوا في هذا العمل الوطني الجليل، بكل الامتنان والاعتزاز وأقول لكم لقد وفيتم بالعهد لشعبكم، وكنتم خير معبر عن آماله وتطلعاته اجتهدتم بشرف وأديتم الأمانة بما يلزم من سمو وتجرد لقد تابعت جلسات لجنتكم الموقرة وشاهدت حيوية النقاش بين أعضائها، وما جسده من ديمقراطية وحرية رأي، وما أبديتموه من حماس ووطنية مستهدفين اعداد الدستور الأمثل لمصر وشعبها، في ظل أوضاع وظروف استثنائية يمر بها الوطن.

وتابع الرئيس المصري المؤقت ان الوثيقة التي انتجتموها هي حصيلة جهد مخلص لكوكبة من أبناء مصر مثلوا كل فئات الشعب بأقصى قدر ممكن من العدالة والأمانة شاركهم فيها ملايين من أبناء الشعب الذين تفاعلوا مع أعمال ومناقشات اللجنة من خلال الاعلام ووسائل التعبير عن الرأي المختلفة وهي المشاركة المجتمعية التي وجدت دائما صدى واحتراما من حضراتكم وهذه الوثيقة، هي أيضا خلاصة علم نخبة من أرفع قامات القانون وخبرائه الذين تفخر بهم مصر وتباهي بعلمهم الأمم.

موسى: الدستور ينص على أن الإسلام دين الدولة واللغة العربية لغتها الرسمية ومبادئ الشريعة المصدر الرئيسي للتشريع

وشدد على ضرورة مواجهة من أسماهم دعاة الهدم والتخريب، مؤكدا أن مصر تملك كل مقومات النجاح برسوخ الاقتصاد في أسسه برغم المصاعب التي تواجهها البلاد، وهو ما يتطلب جهدا وعملا جادا وتضافر الجهود ومثابرة واصرارا وهو ما يمثل فكرة الثورة وجوهرها، لنحقق مستقبلا أفضل لمصر بعد أن تعطلت مسيرة الثورة طويلا بسوء نية أحيانا وبسوء تقدير أحيانا أخرى.

كما أكد منصور أن الوطن لا يتحمل الفرقة طوال تاريخه، مستعرضا محطات رئيسية في مسيرة نضال الشعب المصري اعتبارا من ثورة أحمد عرابي (عام 1881 ضد حاكم البلاد الخديو توفيق قبيل الاحتلال البريطاني)، مرورا بثورة 1919 وثورة 23 يوليو 1952 (التي أطاحت بالنظام الملكي) وحتى ثورتي 25 يناير (التي أطاحت بنظام الرئيس الأسبق حسني مبارك)، و30 يونيو 2013 (التي أنهت حكم الرئيس السابق محمد مرسي).

وأضاف ان الوثيقة الدستورية التي تم اعدادها هي أفضل وثيقة وتعبر عن خطوة كبرى في سبيل تحقيق آمال الشعب المصري في الاستقرار والعمل والانتاج، داعيا المواطنين الى الخروج للاستفتاء على مشروع الدستور.

كما دعا أصحاب الآراء المعارضة الى الكف عن السعي وراء سراب وأوهام، وادراك حقيقة أن الكراهية لا تبني، مشددا على أنه لا عودة للوراء.

وكان الرئيس منصور تسلم في الثالث من ديسمبر الجاري مسودة مشروع الدستور في شكله النهائي بعد أن قامت لجنة الخمسين بتعديل مواد خلافية وردت في دستور 2012 الذي جرى تعطيله وفقا لخارطة مستقبل توافقت عليها القوى السياسية والدينية، واعتبرت تلك المواد الخلافية سببا في اندلاع ثورة 30 يونيو 2013 التي أطاحت بنظام الرئيس السابق محمد مرسي.

ويتكون مشروع الدستور من 247 مادة من بينها 44 مادة جديدة تتعلق بصلاحيات رئيس الجمهورية وبآليات سحب الثقة منه، وحقوق المواطنة، ومسؤولية الدولة تجاه المرأة والعمال والفلاحين وأصحاب الاحتياجات الخاصة.

من جانبه، أكد عمرو موسى رئيس لجنة الخمسين لتعديل دستور 2012 أن الدستور الجديد يؤسس لمجتمع مزدهر ومتلاحم يفتح افاق المستقبل أمام الشعب المصري.

وقال موسى خلال كلمة ألقاها من مقر رئاسة الجمهورية يشرفني ان نقدم نصا فيه الحقوق والحريات على افضل ما تكون النصوص، هو دستور ينص على ان الاسلام دين الدولة وأن اللغة العربية لغتها الرسمية، ومبادئ الشريعة الاسلامية المصدر الرئيسي للتشريع، ويتعامل في الوقت نفسه مع شرائع غير المسلمين بالاحترام الواجب.

من جهته قال عمرو الشبكي عضو الخمسين ومقرر لجنة نظام الحكم نحن في مرحلة فاصلة النجاح فيها معناه اننا ننهي المرحلة الانتقالية حيث لا توجد مؤسسات منتخبة... ونحن باتجاه تأسيس شرعية جديدة واستكمال مسيرة الديمقراطية.

من جانبه قال محمد عبد العزيز القيادي في حركة تمرد التي قادت عملية عزل مرسي ان الاستفتاء على مشروع الدستور سينقل مصر نقلة كبرى نحو الديمقراطية ويحقق اهداف ثورة يناير ويونيو. واضاف ان الشعب المصري سيرد في الاستفتاء على توجهاته ورفضه لعودة قوى التطرف.

الرئيس المصري المؤقت المستشار عدلي منصور يلقي خطابه أمس (أ.ف.پ)

يسمح بتأسيس الجمعيات بمجرد الإخطار

مصر: مشروع قانون للمنظمات الأهلية يبيح التمويل الأجنبي

القاهرة ـ العربية.نت: أعلن د.أحمد البرعي، وزير التضامن الاجتماعي المصري، الانتهاء من مسودة قانون الجمعيات الأهلية، وأنه جار معرفة آراء الجمعيات والاتحادات حول القانون، لافتا إلى أن هناك فرصة لتلقي أي مقترحات أو تعديلات على القانون خلال 15 يوما.

جاء ذلك خلال مؤتمر صحافي عقده الوزير للإعلان عن مسودة القانون، بحضور حافظ أبوسعدة رئيس المنظمة المصرية لحقوق الإنسان، ود.عزالدين فرغل رئيس الاتحاد الإقليمي للجمعيات الأهلية، ود.طلعت عبدالقوي رئيس اتحاد الجمعيات الأهلية، وعدد من ممثلي الجمعيات الأهلية.

ويحمل المشروع مسمى «قانون المنظمات الأهلية»، ويحل عند إقراره محل قانون الجمعيات رقم 84 لسنة 2002 الساري حاليا.

التأسيس بالإخطار.. والمحظورات

وأباحت مسودة القانون تأسيس الجمعيات وممارسة نشاطها بمجرد «الإخطار»، دون انتظار موافقة الجهة الإدارية، حيث نصت المادة الخامسة على أنه «تثبت الشخصية الاعتبارية للجمعية بمجرد قيام ممثل جماعة المؤسسين بإيداع إخطار مستوفي المستندات اللازمة بتأسيس الجمعية لدى مديرية التضامن الاجتماعي المختصة مكانيا. وتصدر للجمعية مباشرة شهادة برقم قيدها والمستندات التي أودعتها، وذلك بعد سداد الرسم المقرر». وبحسب المادة السابعة، فإذا رأت الجهة الإدارية وجها للاعتراض على التأسيس، فلها أن تخطر الجمعية بأسباب الاعتراض.

فإذا لم تقم الجمعية بإزالة الأسباب يكون للجهة الإدارية اللجوء إلى القضاء، بطلب للحكم بإزالة أسباب المخالفة أو وقف الجمعية لحين الفصل بالدعوى.

وحظرت المادة 11 على الجمعيات إنشاء السرايا أو التشكيلات ذات الطابع العسكري، أو أن يكون هدفها هو الربح، أو دعم وتمويل مرشحين حزبيين أو مستقلين للرئاسة أو المجالس النيابية أو المحلية.

ولا يشمل هذا الحظر حق الجمعية في التوعية السياسية أو التعبير عن آرائها ومواقفها في قضايا الشأن العام.

التمويل الأجنبي مباح.. والإخطار لاحقاً

كما يحظر على الجمعيات القيام بنشاطات النقابات المهنية والعمالية، وأي نشاط يدعو للكراهية أو يحض عليها، أو التمييز بسبب الجنس أو العقيدة أو اللون.

وأجازت المادة 19 للجمعيات تلقي الأموال والهبات والمنح المصرية من الداخل، والأجنبية من الخارج، دون موافقة مسبقة من الجهة الإدارية. على أن تقوم الجمعية خلال 30 يوما من تلقيها الأموال بإخطار الجهة الإدارية باسم الجهة المانحة، والنشاط الذي تستخدم به هذه الأموال.

وفي حالة اعتراض الجهة الإدارية لأسباب قانونية فلها أن تتقدم للقضاء بطلب خلال الـ 30 يوما التالية وإلا سقط الحق في الاعتراض.

غرامات يسيرة على مخالفات جسيمة

وتلزم المادة 22 الجمعيات بمعايير الشفافية وإعلان مصادر تمويلها، ونشرها داخل مقارها، وعلى شبكة المعلومات الدولية.

وتناولت المادة 95 حالة مخالفة الجمعيات للقانون، وحددت غرامات يسيرة على مخالفات جسيمة، حيث فرضت غرامة 2000 جنيه على الجمعية عقابا لها إذا خرقت المحظورات المنصوص عليها بالمادة 11، بإنشاء سرايا أو تشكيلات عسكرية، أو شاركت في تمويل مرشحين حزبيين أو مستقلين، للرئاسة أو البرلمان أو المحليات، أو حضت على الكراهية أو التمييز بسبب الجنس أو العقيدة أو اللون أو اللغة وما شابه.

كما تضمنت المادة ذاتها غرامة 1000 جنيه على مسؤول الجمعية إذا تلقى أموالا، أو جمع تبرعات دون موافقة الجهة الإدارية، وعلى من يباشر نشاط الجمعية، وهي موقوفة، أو قبل إشهارها.

وزير التموين: لن يتم إلغاء دعم البوتاجاز أو السلع التموينية وأسعار الخبز المدعم ثابتة عند 5 قروش

القاهرة ـ وكالات: نفى د.محمد أبوشادي، وزير التموين والتجارة الداخلية، امس ما تردده جماعة الإخوان عن نية الحكومة إلغاء دعم البوتاجاز وحذف الكثيرين من البطاقات التموينية والاتجاه لإلغاء دعم السلع التموينية ورفع سعر الخبز المدعم عن 5 قروش.

وأكد أن تلك الشائعات ليس لها أساس من الصحة وأن الهدف من إطلاقها هو إثارة البلبلة وزعزعة الاستقرار بمناسبة قرب الاستفتاء على الدستور. وأضاف أن الحكومة هدفها توفير الحماية الاجتماعية للمواطنين وخصوصا محدودي الدخل وأنه لن يتم رفع سعر الخبز المدعم عن 5 قروش لأنه خط أحمر حماية لمصالح جموع المواطنين، وكذلك استمرار دعم الخبز والسلع التموينية والذي بلغ حاليا نحو 35 مليار جنيه وأنه لن يتم حذف أي شخص من البطاقات التموينية البالغ عددها نحو 18 مليونا و200 ألف بطاقة تموينية يستفيد منها نحو 69 مليون مواطن. وأضاف أن من حذفوا أنفسهم طواعية من البطاقات عبر الموقع الالكتروني أو المكاتب التموينية نحو 165 ألفا و500 مواطن، وذلك بسبب تكرارهم بأكثر من بطاقة تموينية نتيجة للفصل الاجتماعي أو الوفاة منذ أكثر من 3 شهور أو السفر أكثر من 6 أشهر بالإضافة لبعض المواطنين الذين استشعروا أنهم أصبحوا لا يستحقون دعم السلع التموينية بسبب زيادة دخولهم.

وأكد وزير التموين استمرار دعم البوتاجاز وأن السعر المدعم للأسطوانة المنزلية هو 8 جنيهات، وبداية من شهر فبراير المقبل سيتم توزيعها عن طريق الكوبونات على البطاقات التموينية من خلال البقالين التموينيين ومكاتب التموين.

وتابع بأنه يتم حاليا دراسة توزيع أسطوانتين بالشتاء وأسطوانة ونصف في الصيف شهريا لكل بطاقة تموينية من خلال دفتر يوجد به أعداد من الكوبونات وأنه جار حاليا تحديد سعر الأسطوانة المنزلية الحرة لمن ليس لديه بطاقة تموينية وتحديد حصة المستودعات من الأسطوانات المدعمة والحرة.

أخبار وأسرار مصرية

«الجهاد» يدرس تنظيم تظاهرات خلال مباريات الدوري: قال محمد أبوسمرة الأمين العام للحزب الإسلامي الذراع السياسية لتنظيم الجهاد ان تحديد موعد لافتتاح مباريات الدوري في ظل تلك الظروف مغامرة، مشيرا إلى أن هناك شبابا لديهم «معركة مع الداخلية» لاسيما ألتراس أهلاوي وزملكاوي، ومشجعي النادي المصري البورسعيدي.

وأضاف لـ «اليوم السابع» ان افتتاح مباريات الدوري يعطى انطباعا عند العالم بأن مصر مستقرة، وليس بها تظاهرات تخرج يوميا في الشارع، مؤكدا ان تلك المحاولات لتوصيل هذه الصورة للعالم ستفشل، وأوضح أن التحالف لم يقرر حتى الآن تنظيم تظاهرات خلال افتتاح مباريات الدوري المصري، موضحا ان الأمر مازال تحت الدراسة.

العثور على جسم غريب أشبه بعبوة ناسفة قرب مبنى «الأهرام»: اشتبه أمن مؤسسة الأهرام في جسم غريب بالقرب من محيط المؤسسة، وتم إبلاغ رجال الشرطة وخبراء المفرقعات، الذين سيطروا على الموقف.

كان مصطفى عويس، موظف أمن بالأهرام، قد اشتبه بجسم غريب داخل الجزيرة أمام المبنى الرئيسي للأهرام، وعلى أثرها أبلغ مدير أمن الجريدة الذي أمر بإزالة السيارات بنفس المحيط والاتصال بخبراء المفرقعات وبالكشف على الجسم الغريب، تبين انه مستدير وبه وصلات سلكية وتم نزعه بواسطة الخبراء.

اليوم بدء تشغيل «الحجز الآلي» لصرف تذاكر القطارات: صرح د.ابراهيم الدميري وزير النقل والمواصلات بأنه سيتم تشغيل خدمة حجز وصرف تذاكر القطارات المكيفة باستخدام الماكينات الآلية بالتعاون مع البنك الأهلي المصري بدءا من اليوم الأحد.

وأوضح ان ذلك يأتي في إطار حرص وزارة النقل على مواكبة التطور المستمر واستخدام أحدث الأساليب التكنولوجية المعمول بها في مختلف أنحاء العالم وتطبيقها داخل قطاعات الوزارة المختلفة ورفع مستوى الأداء وتوفير الوقت في حجز وصرف التذاكر.

وأكد وزير النقل انه سيتم تشغيل 4 ماكينات آلية لصرف التذاكر بمحطة سكك حديد رمسيس (عدد 2 ماكينة بالقرب من شبابيك تذاكر الوجه البحري وعدد 2 بالقرب من أرصفة الوجه القبلي).

إعادة فتح جميع موانئ البحر الأحمر وتشغيل طريق القاهرة ـ شرم الشيخ: قال اللواء بحري حسن فلاح، رئيس هيئة موانئ البحر الأحمر، انه تمت إعادة فتح جميع الموانئ التابعة للهيئة التي أغلقت نتيجة الظروف الجوية التي تتعرض لها مصر.

وأشار إلى ان الموانئ تعمل بصورة طبيعية، حيث تم تشغيل موانئ شرم الشيخ ونويبع والسخنة والأدبية وبورتوفيق والسويس بعد أن توقفت عدة ساعات نتيجة للطقس السيئ.

من ناحية أخرى، أكد اللواء عادل كساب مدير إدارة العمليات والأزمات بمحافظة جنوب سيناء انه تم إعادة فتح الطريق الدولي «القاهرة ـ شرم الشيخ» بعد توقف دام أكثر من 18 ساعة نتيجة السيول التي قطعت الطريق بأبورديس وأبوزنيمة ورأس سدر.

قبائل وبدو مطروح يسلمون 1500 قطعة سلاح غير مرخصة: أعلن مصدر عسكرى مسؤول، امس، عن تسليم قبائل وعشائر مطروح لعدد 1500 قطعة سلاح جديدة غير مرخصة إلى القوات المسلحة، في إطار تلبية للمبادرة التي أطلقها القائد العام وزير الدفاع والإنتاج الحربى الفريق أول عبدالفتاح السيسي في وقت سابق، ليصل بذلك إجمالي الأسلحة التي سلمتها قبائل المنطقة الغربية الى 2325 قطعة سلاح متنوعة ما بين خفيفة وثقيلة من بينها صواريخ أرض ـ أرض طراز «غراد».

«مصر الخير» توزع 100 ألف بطانية في الصعيد والمحافظات الحدودية: أعلنت مؤسسة «مصر الخير» بدء حملة لتوفير 100 ألف بطانية للفقراء والمحتاجين في محافظات الصعيد والمحافظات الحدودية، لمواجهة برد الشتاء، خاصة بعد الموجة الباردة التي تعرضت لها البلاد خلال الأيام الماضية، وإعلان خبراء الأرصاد ان البلاد ستشهد خلال الشتاء الحالي عدة موجات باردة.

استمعت في جلسة سرية إلى شهادة طنطاوي لـ 3 ساعات ونصف الساعة واقفاً

«الجنايات» ترجئ جلسات إعادة محاكمة مبارك إلى اليوم للاستماع إلى شهادة سامي عنان

القاهرة ـ أ.ش.أ: أرجأت محكمة جنايات القاهرة أمس جلساتها في قضية إعادة محاكمة الرئيس الأسبق حسني مبارك ونجليه علاء وجمال، ووزير الداخلية الأسبق حبيب العادلي و6 من كبار مساعديه «السابقين» ورجل الأعمال الهارب حسين سالم، إلى جلسة اليوم، لسماع شهادة الفريق سامي عنان نائب رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة ورئيس الأركان السابق.

ويحاكم مبارك والعادلي ومساعدوه الستة في قضية اتهامهم بالتحريض والاتفاق والمساعدة على قتل المتظاهرين السلميين إبان ثورة 25 يناير، وإشاعة الفوضى في البلاد وإحداث فراغ أمني فيها، كما يحاكم مبارك ونجلاه علاء وجمال ورجل الأعمال حسين سالم، بشأن جرائم تتعلق بالفساد المالي واستغلال النفوذ الرئاسي في التربح والإضرار بالمال العام وتصدير الغاز المصري إلى إسرائيل بأسعار زهيدة تقل عن سعر بيعها عالميا.

واستمعت المحكمة أمس إلى شهادة المشير محمد حسين طنطاوي رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة وزير الدفاع والإنتاج الحربي السابق، وذلك في جلسة سرية محظور فيها النشر حرصا على الأمن القومي المصري، وحتى لا يتأثر بقية الشهود بما جاء في تلك الشهادة.

وجاء الاستماع إلى شهادة المشير طنطاوي على مدى 3 ساعات ونصف الساعة ورفض المشير طنطاوي الجلوس وظل واقفا طيلة وقت الاستماع إلى شهادته وسؤاله، توقيرا واحتراما منه لهيئة المحكمة وقضاء مصر.. حيث أجاب بصورة تفصيلية على كافة الأسئلة التي وجهت إليه وعددها 250 سؤالا، من بينها 200 سؤال وجهت إليه من جانب المحكمة، و50 سؤالا ما بين النيابة العامة ودفاع المتهمين ودفاع المجني عليهم، وأجاب عن كل الأسئلة.

المشير أجاب عن 250 سؤالاً وجهت إليه من جانب المحكمة والنيابة العامة ودفاع المتهمين والمجني عليهم

وعلمت وكالة أنباء الشرق الأوسط أن التساؤلات التي وجهت إلى المشير طنطاوي خلال الجلسة، تعلقت بالظروف التي أحاطت بثورة 25 يناير 2011، حيث كانت الاستعدادات تجري لتلك الثورة، وحتى تخلي الرئيس الأسبق حسني مبارك عن الحكم في 11 فبراير 2011.

وتعلقت التساؤلات في معظمها على وجه التحديد فيما يتعلق بمعلومات المشير طنطاوي بشأن ما جرى من وقائع قتل للمتظاهرين السلميين، وتصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل بأسعار تفضيلية، وقيلات شرم الشيخ المبيعة من رجل الأعمال حسين سالم إلى مبارك ونجليه علاء وجمال.

وتضم قائمة مساعدي العادلي الستة المتهمين في القضية كلا من: اللواء أحمد رمزي رئيس قوات الأمن المركزي الأسبق، واللواء عدلي فايد رئيس مصلحة الأمن العام الأسبق، واللواء حسن عبدالرحمن رئيس جهاز مباحث أمن الدولة السابق، واللواء إسماعيل الشاعر مدير أمن القاهرة الأسبق، واللواء أسامة المراسي مدير أمن الجيزة الأسبق، واللواء عمر فرماوي مدير أمن السادس من أكتوبر السابق.

وكانت المحكمة قد أقرت مبدأ سرية الجلسات أثناء مناقشة الشهود الذي طلبت حضورهم لسماع شهادتهم ومناقشتهم، حفاظا على شؤون الأمن القومي للبلاد.. حيث جعلت المحكمة الحضور بتلك الجلسات مقصورا على المتهمين ودفاعهم والمدعين بالحق المدني المصرح لهم سابقا بالحضور.

مصري يركب دراجته وسط الأمطار في قلب القاهرة أمس الأول (أ.ف.پ)